

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر2-أبو القاسم سعد الله-



كلية العلوم الاجتماعية

المرجع/المراسلات الوزارية:

01- رقم: /أ.خ.و/2020 بتاريخ 29 فيفري 2020

02- رقم: /أ.خ.و/416/2020 بتاريخ 17 مارس 2020

03- رقم /أ.خ.و/440/2020 بتاريخ 2020/03/23

نموذج الوثيقة البيداغوجية لتدعيم

منصة التعليم عن بعد

fss@univ-alger2.dz

اسم ولقب الأستاذ: لكحل لخضر	
☒ X	محااضرة
☐	تطبيق

نوع الوثيقة – محاضرة	
الفئة المستهدفة من الطلبة:	ماستر
المستوى : السنة الأولى	
المجموعة : / الأفواج: /	
التخصص: الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية تاريخ تسليم الوثيقة: 2020/04/01	

أعزائي الطلبة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نظرا لهذا الظرف الاستثنائي وعملا بتوجيهات الوزارة ورئاسة الجامعة وعمادة كلية العلوم الاجتماعية أضع بين أيديكم هذه الدروس وهي تكملة لما سبق تناوله خلال الفصلين الأول والثاني.

تمهيد:

تناولنا خلال الثلاثين الأول الثاني محورين هامين يتمثلان في المصطلحات والمفاهيم والأنظمة التعليمية ومكوناتها، أما فيما يتعلق بالمحور الثالث المتمثل في الإصلاح التربوي فقد تناولنا فيه جزئين هامين هما مفهوم الإصلاح التربوي وأبعاد الإصلاح التربوي التي شرحناها شرحا مستفيضا. ونظرا لتعذر اللقاء المباشر لتناول بقية أجزاء هذا المحور، فقد وجدت نفسي مضطرا لتقديمها مكتوبة في الأجزاء التالية، بحيث تخصص حصة أو حصتين لكل جزء حسب المحتوى الخاص به.

وستكون هذه الحصص تكملة للحصص التي شرعنا فيها خلال السداسي الثاني، بحيث أجرينا 05 حصص حيث كانت الحصة الأولى لهذا السداسي يوم الاثنين 2020/02/10 أما الحصة الخامسة فقد كانت بتاريخ 2020/03/09، وعليه سنشرع في تقديم هذه الدروس بداية من الحصة السادسة.

الجزء الثالث: معايير الإصلاح التربوي: (الحصة السادسة 06)

ويمكننا في هذا الصدد التركيز على المعايير الأساسية التالية :

معايير تاريخية حضارية

يقصد بالمعايير التاريخية والحضارية كل ما يتعلق بخصائص وهوية وانتماء المجتمع. ونجد في مختلف دساتير الدول ما يعبر عن هذا المعنى، فالدستور الجزائري مثلا ينص على أن عناصر الهوية الوطنية ثلاث وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وهي كلها عناصر ذات بعد تاريخي

وحضاري، ولا بد أن تتضمن الإصلاحات ما يترجم هذه العناصر إلى مواد ووحدات تعليمية تخرج التلميذ بحيث يكون متشبعا بهذه المكونات ومتمثلا لها معرفيا ووجدانيا، وإلا فإن النظام التربوي يفقد خصوصياته، ويصبح جهده منصبا على المعارف المشتركة التي لا تعبر عن انتماء معين، وحينئذ يخرج عن السياق الحضاري، الذي يعتبر الضامن الوحيد والمحفز الرئيسي للمخرجات التربوية كي تساهم بكل طاقتها في تنمية مجتمعه.

معايير اجتماعية

إن أي إصلاح تربوي لا بد أن يتضمن في أهدافه التغيير نحو الأفضل، وحتى تحقق هذه الأهداف لا بد أن يكون الانطلاق في صياغتها وتحديد وسائل تحقيقها من واقع اجتماعي معين، يحمل شروط تجسيدها على أرض الواقع. وكل نظام تربوي تواجهه مشكلات تستدعي إصلاحه، لابد أن يراعي الخصائص الاجتماعية في مشروعه الإصلاحي. فلا بد في أي عملية إصلاحية من الانطلاق من جملة من الأسئلة الموضوعية التي تعبر عن حجم المشكلات التي نسعى لحلها من ذلك: ما هي درجة تفاعل المتوقعة من مختلف الفئات الاجتماعية مع المشروع الإصلاحي؟ ما هي الأسباب والعوامل الاجتماعية التي أدت إلى المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي؟ ما هو مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد؟ ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المشروع الإصلاحي في الحد من الآفات الاجتماعية؟ ما هي العناصر المتحركة في شبكة العلاقات الاجتماعية؟ ما هي العناصر ذات الطابع الاجتماعي المفقودة أو المغيبة في المشاريع السابقة والتي أدت إلى ظهور مبررات للإصلاح؟ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام؟ ما هو دور النخبة والمتقنين في هذه العملية؟ ما هي طبيعة الأسرة ومكانتها في النسيج الاجتماعي، وكيف نمكنها من لعب دور أكبر في الفعل التربوي؟ ما هي العلاقة الموجودة بين المؤسسات التربوية الرسمية وباقي المؤسسات الاجتماعية للتربية؟ كيف يمكننا الربط الفعال بين المدرسة والمحيط الاجتماعي؟.

إن هذه الأسئلة وغيرها كثير، تعبر بوضوح عن الأهمية الكبرى والدور البارز الذي يلعبه المجتمع بمختلف فئاته وخصائصه في إنجاح المشروع الإصلاحي، ولابد حينئذ أن يتضمن هذا المشروع كل العوامل الاجتماعية الكفيلة بتجسيده على أرض الواقع.

معايير سياسية

نتوقع من الطبقة السياسية بمختلف أطيافها وتشكيلاتها سواء كانت في السلطة أو المعارضة، أن تعبر في برامجها السياسية عن تطلعات المجتمع وسبل النهوض به. ولا توجد أي تشكيلة سياسية إلا ولها نظرة معينة إلى موضوع التربية والتعليم ودورهما في المجتمع. ومادام النظام التربوي هو أحد أهم مكونات السياسة التنموية العامة التي تتبناها السلطة السياسية، فإنه ينبغي على واضعي الخطط الإصلاحية أن يكونوا على اطلاع تام بالمكانة التي يحتلها هذا النظام في إطار الخطة التنموية العامة، وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية. وهذا راجع لكون السلطة هي المسؤول الأول عن توفير كل الوسائل التي تتطلبها عملية الإصلاح. وإذا ما تم التطابق التام بين المعايير التاريخية والحضارية والاجتماعية والسياسية، فإننا نتوقع أن يسير المشروع الإصلاحي نحو تحقيق أكبر قدر من الأهداف التي سطرها، وهنا يتحقق السير الإيجابي لاتجاهات الإصلاح، من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل.

معايير اقتصادية

إن أي نظام تربوي يحتاج إلى تمويل حتى تتحقق أهدافه، ولذا فإن المخطط الإصلاحي لا ينبغي أن يتعدى في مضمونه القدرات الاقتصادية للبلد الذي يطبق فيه. فينبغي في أي مشروع إصلاحي مراعاة الشروط الاقتصادية وعدم صياغة أهداف جليلة في معناها ولكنها غير قابلة للتحقيق بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لذلك. كما ينبغي على المشروع أن يتضمن المواد والوحدات التعليمية التي تخرج متكونين حسب الحاجات الاقتصادية للمجتمع وحسب طبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها. فقد يكون في حاجة إلى يد عاملة مؤهلة في الزراعة أو الصناعة أو غيرها من المجالات. كما قد تكون حاجته ملحة إلى إطارات في العلوم الدقيقة أو البيولوجية أو الإنسانية، ولا بد حينئذ أن تحتوي برامجه على ما يؤهله لتخريج ما يحتاجه المجتمع من يد عاملة مؤهلة ومن إطارات ذات تكوين نوعي.

تابع الجزء الثالث: معايير الإصلاح التربوي: (الوحدة السابعة 07)

معايير نفسية بيداغوجية

إن المعايير النفسية البيداغوجية تتعلق بصميم العملية التعليمية/التعليمي، وهي أكثر المعايير التي تركز عليها جل الإصلاحات، وذلك لسهولة الحكم على النجاح أو الفشل المدرسي من خلال النتائج التي يتحصل عليها التلاميذ. فغالبا ما يلاحظ بأنه يوجد ضعف في التحصيل الدراسي يستدل عليه من نتائج الامتحانات الفصلية أو النهائية، فيطرح سؤال ما هي أسباب هذا الضعف، ليتم البحث عن حلول يتضمنها المشروع الإصلاحي. وغالبا ما تكون هذه الحلول تغيير المناهج ومقاربات تصميمها، وما يصاحب ذلك من إعادة النظر في طرق التدريس وأساليب التقويم وتكوين المعلمين في المجالين التخصصي والبيداغوجي، وهذا لتحقيق تفاعل أكبر بين المعلم والتلميذ وللزيادة من دافعية التلاميذ نحو التعلم، وبالتالي تحسين النتائج الدراسية. إن سهولة ملاحظات الصعوبات النفسية البيداغوجية لا يعني بحال من الأحوال التهوين من شأنها، بل إن المطلوب هو مراعاة كل هذه الصعوبات للوصول إلى أنجع الحلول لتذليلها. كما أن إصلاح المناهج الدراسية لا ينحصر فقط في الجانب البيداغوجي، بل قد يحمل الكثير من الدلالات حول البعد التاريخي، خاصة في المواد الوثيقة الصلة به.

معايير عالمية

إن أي مجتمع لا يمكنه أن يعيش مغلقا على ذاته، معرضا عن كل ما يدور حوله من أحداث وتغيرات على المستوى العالمي. وفي عصرنا الحالي فإنه لا يمكن لأي مجتمع أن يبقى معزولا عن التأثيرات العالمية حتى ولو أراد ذلك. فالعولمة قد فرضت نفسها، ولا يمكن لأي مجتمع أن يبقى بمنأى عن تأثيراتها، وبالتالي التعامل معها. والتأثيرات العالمية تتخذ أشكالا مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية، ولا بد على النظام التربوي أن يكون في المكانة الجدير به في التعامل مع مختلف هذه التأثيرات. وقد تكون التأثيرات العالمية سلبية، إذا كانت تحمل ما يهدد المجتمع واستقراره على كافة المستويات، ولا بد حينئذ من تحديد طرق ووسائل الحد من هذه التأثيرات، كما أن هذه التأثيرات قد تكون ذات طابع إيجابي إذا كان مضمونها تقنيا وأداتيا مفيدا، وبالتالي لا بد من الاطلاع على مختلف نتائج الأبحاث والتجارب التي تقيد مجتمعا في حل بعض مشكلاته التربوية، من ذلك الاستفادة من المقاربات الحديثة في صياغة المناهج والنظريات النفسية

التربوية المعاصرة وتوظيف الوسائل التعليمية الحديثة، مع الإشارة إلى ضرورة التعديل والتكيف كلما تطلب الأمر ذلك.

الجزء الرابع: تقييم عملية الإصلاح التربوي

تقوم عملية تقييم عملية الإصلاح على مدى توفره على شروط النجاح وتجسيده على أرض الواقع، وفي هذا السياق يمكننا تقييم الإصلاح التربوي من خلال ما يلي:

مدى وضوح مبررات الإصلاح

في سائر الأنظمة التربوية في العالم، نلاحظ قبل تبني أي مشروع إصلاحي، تحديد مختلف الأسباب والمبررات التي تدعو إلى التفكير في مشروع جديد. وقد تكون هذه المبررات جزئية تمس جانباً من الجوانب البيداغوجية أو التنظيمية، وقد تكون شاملة تمس كل العملية التربوية، سواء ما تعلق منها بالجانب التقني أو البشري أو على مستوى المنطلقات والمبادئ. وأغلب الأنظمة التربوية تربط هذه المبررات بالجانب التقني الإجرائي المحض. وكمثال على هذه المبررات نجد الصعوبات التي تم تحديدها في ستة عشرة دولة إفريقية في المؤتمر الدولي حول تخطيط التنمية التربوية وإدارتها المنعقد في مكسيكو سنة 1990، وأهم الصعوبات التي تم رصدها كانت كما يلي:

أهم الصعوبات	عدد البلدان التي تعاني منها	النسبة المئوية
نقص الموظفين المؤهلين	16	100%
تجديد الموظفين وحركيتهم	7	43.8%
نقص الموارد المالية والمادية	7	43.8%
عدم كفاية البنى التحتية	8	50%
نقص وسائل التدريب	12	75%
عقبات في وجه التنسيق	10	62%
غياب المكافآت والحوافز	8	50%

وفي نموذج آخر هو النموذج الكوري الجنوبي نجد من المبررات الرئيسية لإدخال التعديلات ضرورة تحقيق الجودة في التعليم بعد بلوغ الجانب الكمي مستوى مرتفع جداً، إذ بلغ مجموع المقيد

في جميع المراحل التعليمية كنسبة مئوية في الأعمار المتراوحة بين 6 و 23 سنة، 74% سنة 1990، بعدما كانت النسبة لدى نفس الفئة 66% في سنة 1980، وهي نسبة جد معتبرة. ويدل على تحقيق هذه الجودة الرتبة التي أصبح يحتلها الطالب الكوري في المسابقات العالمية ذات المستوى العالي، وهي المسابقات التي تهتم باختبار قياس المهارات المعرفية لدى الطلاب في الرياضيات والعلوم، وهو الاختبار المعروف بالتقويم الدولي للتقدم التربوي. ففي مسابقة سنة 1990 التي شاركت فيها عشرون دولة من الدول الصناعية المتقدمة كانت رتبة الطالب الكوري الأولى، متفوقا في ذلك على طلبة من دول أكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وغيرها.

مدى مراعاة المنطلقات

وتتمثل في المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، تضاف إليها المعطيات الأساسية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار كالمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فما من مجتمع إلا وله خصوصيات حضارية ينبغي مراعاتها في المشروع الإصلاحي، وإن التقليل من شأنها أو تهميشها قد يعصف بكل العملية ويعرضها للفشل الذريع، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف التفاعل المطلوب بين المشروع والمتلقين له من أولياء ومعلمين ومختلف الأطراف التي ينتظر منها تدعيمه بكل الوسائل المتاحة.

ونجد في مختلف المشاريع الإصلاحية إشارات واضحة إلى هذه الخصوصيات الحضارية، فعلى سبيل المثال نجد أمرية 1976 باعتبارها الوثيقة الرئيسية للمنظومة التربوية الجزائرية والموجهة لعملية الإصلاح قد حددت رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية. والملاحظ في هذا النص أنه يتعارض في ذكره للمبادئ الاشتراكية مع خصوصيات المجتمع الجزائري وقد انتهى الأمر كما هو واضح بزوال مراعاة هذه المبادئ الدخيلة لتبقى المبادئ الأصلية وحدها المستمرة والدائمة.

ونجد الاهتمام كبيرا جدا بالطابع القومي للتعليم في أحد الأنظمة التربوية الأكثر نجاحا في العالم ألا وهو النظام التربوي الكوري. فقد تبنى هذا النظام مبدأ تكوين الشخصية المتكاملة بالتربية الخلقية، وهذا حتى يكون الربط واضحا بين التعليم والفلسفة المجتمعية، التي تركز كل التركيز على المثل الأخلاقية المنبثقة من الفلسفتين الكونفوشيوسية والبوذية.

وفي النظام التربوي الفرنسي يعتبر قانون التربية الصادر في سنة 2000 الوثيقة الرسمية الأساسية التي توجه هذا النظام، ونجد في هذه الوثيقة الإشارة واضحة إلى المبادئ التي ينبغي أن يراعيها أي إصلاح تربوي، حيث حدد الكتاب الأول من هذه الوثيقة: " المبادئ الكبرى التي يقوم عليها النظام التربوي الفرنسي وهي؛ حق الجميع في التربية، إلزامية ومجانية ولائكية وحرية التعليم". كما تتضمن هذه المنطلقات المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ينبغي مراعاتها لمعرفة مدى قابلية المشروع للتطبيق إذا ما وضع على محك هذه المعطيات.

تابع الجزء الرابع: تقييم عملية الإصلاح التربوي (الحصة الثامنة 08)

مدى وضوح الأهداف وقابليتها للتجسيد

وتتمثل في مآل المنظومة التربوية على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وإن ربط الأهداف بالمنطلقات ليس مجالا للنقاش، ذلك أن المبادئ والمعطيات هي التي توجه المنظومة التربوية. باعتبارها أداة المجتمع في تكوين أفراده. نحو تحديد الأهداف التربوية بكل أصنافها. إن صياغة الأهداف التربوية تحتل أهمية خاصة في أي مشروع إصلاحي، لذا فإنه من الأهمية بما كان أن تكون هذه الأهداف نابعة من الواقع الاجتماعي حتى يتحقق التفاعل المنشود بين كل فئات المجتمع لتجسيدها على أرض الواقع.

ونأخذ كمثال في تقييم الأهداف، بعض المعايير التي ينبغي توفرها في أهداف المناهج الدراسية

كما حددها دينو L. D'Hainaut:

-الاتساق **Cohérence** : هل الأهداف والمرامي منسجمة فيما بينها؟ بمعنى هل الأهداف

التي نختارها ترتبط فيما بينها، بحيث أن هدفا ما يؤدي إلى الآخر أو يتكامل معه مما يعني أن الأهداف المنقاة تكون كلا منسجما.

-التغطية **Couverture**: هل مجموع الأهداف العامة المنتقاة تغطي المرامي، وهل مجموع

المرامي يغطي الغايات ومعنى ذلك أننا إذا حددنا أهدافا عامة، فإنها ينبغي أن تكون شاملة بحيث يؤدي تحقيقها إلى تحقيق المرامي، وأن المرامي كذلك شاملة يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الغايات؟

-التوازن **Equilibre** : هل هناك توازن بين الأهداف والمرامي من حيث أهميتها النسبية

وبالتالي من حيث علاقة هذه الأهمية بغايات التربية؟

-**الاقتصاد Economie** : هل هناك أهداف زائدة لا تخدم السياسة التربوية أو غايات النسق بحيث أنها قد تؤدي إلى تراكم المواد والمهام داخل المنهاج.

-**الوضوح Explication** : هل هناك وضوح في الأهداف والمرامي من حيث طبيعة العلاقات بينها، بمعنى أن هناك شفافية بالنسبة للنوايا والمقاصد من الغايات إلى المرامي، ومن المرامي إلى الأهداف العامة ؟

-**التنظيم المنطقي أو البيداغوجي Organisation logique ou pédagogique** : هل الأهداف منظمة ومصنفة بكيفية منطقية، بحيث أن إنجازات المتعلم ستقوم على أساس منطقي بيداغوجي؟.

مدى توفر الوسائل

بعد تحديد الأهداف لا بد من توفير الوسائل الكفيلة بتحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل أساسا في الموارد المالية والبشرية وفي الهياكل القاعدية والوسائل البيداغوجية والمناهج الدراسية الخاصة بكل مرحلة. وإذا تمت صياغة الأهداف بمراعاة مختلف المعايير، فإن هذه الوسائل لا بد وأن تكون في المتناول ولا توجد صعوبات في توفيرها.

وعلى رأس هذا الوسائل يأتي الإطار البشري باعتباره الرهان الحقيقي لنجاح عملية الإصلاح. فلا بد من تكوين إطار بشري كفاء، بإمكانه أن يحقق الأهداف المسطرة. وتمس عملية التكوين مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ المشروع الإصلاحي، من إطارات وباحثين ومخططين، ومفتشين ومدراء، ومعلمين ومساعدين تربويين، ومراقبين وتقنيين، ومستشارين نفسيين وتربويين... فالعملية التربوية في حاجة إلى كل هؤلاء وينبغي إعطاء كل منهم المكانة التي يستحقونها، والتكوين النوعي الذي يكسبهم الكفاءات والمؤهلات المهنية التي تمكنهم من أداء دورهم على أكمل وجه. ومهما ساد التراخي واللامبالاة بالعنصر البشري، فإن توفير الوسائل التقنية والبيداغوجية وغيرها لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة.

ثم تأتي الهياكل القاعدية التي بإمكانها استيعاب مختلف الأطراف المشكلة للعملية التربوية، من تلاميذ ومعلمين وإداريين ومفتشين وباحثين وغيرهم.

وتدخل ضمن الوسائل أيضا توفير الوسائل التعليمية ومختلف العناصر المتعلقة بالعلاقة البيداغوجية المباشرة من مناهج دراسية ووثائق ومنشورات وغيرها مما يساعد على حسن سير العملية التعليمية/التعليمية.

إن توفير الوسائل يعتبر محكا حقيقيا لمدى الصرامة التي تمت بها صياغة الأهداف التربوية، في جزئها المتعلق بمراعاة المعايير الاقتصادية والبيداغوجية والاجتماعية.

الجزء الخامس: الإصلاح التربوي وتحديات العولمة (الوحدة التاسعة 09)

يتطلب تحليل الأنظمة التعليمية المعاصرة ربطها بالسياق العالمي الذي باتت تشكل العولمة إحدى أهم مظاهره، وما التشابه في الإصلاحات في العالم العربي وتأثرها بالدول التي تقود العولمة إلا دليل واضح على التأثير الذي باتت تشكله، وسنتناول هذا الموضوع الهام من خلال العناصر التالية:

مفهوم العولمة

إنّ تشعّب ظاهرة العولمة و تعدّد مجالاتها يجعل مسألة تعريفها أمرا صعبا، وهذا ما يفسّر كثرة و اختلاف تعريفاتها.

يعرّفها الدكتور برهان غليون بأنّها: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدوليّة من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عمليّة انتشار المعلومات و المكتسبات التّقنيّة والعمليّة للحضارة، يتزايد فيها دو العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنيّة المكوّنة لهذه الدائرة المندمجة".

ويعرّفها مالكولم بأنّها: "عمليّة اجتماعيّة تتلاشى فيها حدود الجغرافيا وتذوب فيها حواجز الثقافة وتزداد فيها فرص الاندماج بين الشّعوب".

ويعرّفها الصندوق الدولي بأنها: "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود، التدفقات الرأسمالية الدولية، و كذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا".

وقد ورد في معجم مصطلحات عصر العولمة أنّ العولمة ما هي إلاّ رأسملة العالم، حيث تتم السيطرة عليه في ظلّ هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد، وبالتالي إضعاف القوميات وإضعاف فكرة السيادة الوطنية وصياغة ثقافة عالميّة واحدة، تضمحلّ إلى جوارها الخصوصيّات الثقافيّة، والنّمط السائد حاليًا هو العولمة الأمريكيّة، بمعنى أمركة العالم وسيادة الأيديولوجية الأمريكيّة على غيرها من الأيديولوجيّات.

ويرى الجابري أنّ العولمة ليست فقط آليّة من آليّات التطوّر الرأسمالي الحديث، بل أيضا الدّعوة إلى تبني النّمودج الأمريكي، كما شبّهها بالاستعمار الجديد.

إنّ تشبيه الجابري للعولمة بالاستعمار الجديد يعكس الخطر الكبير الذي تشكّله هذه الأخيرة، فهي استعمار يستهدف العقل البشري و يسعى إلى تجميده، و بالتّالي هي أخطر من الاستعمار التقليدي، لأنّ هذا الأخير تمكن رؤيته و مواجهته، أمّا العولمة فهي عدوّ خفيّ يختبئ وراء قناع الإنسانيّة و شعارات الوحدة البشريّة، ليتخطّى الحدود الجغرافيّة و السياسيّة ويهيمن على العالم.

أشكال العولمة وأبعادها

كانت العولمة في بداية ظهورها اقتصاديّة، ثمّ تطوّرت لتأخذ عدّة أشكال و أبعاد، يتمثّل أهمّها فيما يلي:

العولمة الاقتصادية

تقوم العولمة الاقتصادية على فكرة التعاون بين القوى الكبرى وعلى المنافسة بينها، بهدف الهيمنة على الاقتصاد العالمي، من خلال جعل الاعتماد المتبادل بينها موجّها بحيث لا تستطيع دول أخرى خارج نطاق هذه القوى مواجهته.

ويكمن الهدف الرئيسي من عولمة الاقتصاد في تعظيم الأرباح لفائدة نظام الاقتصاد في الدول الغربية، ففي ظلّ الاقتصاد المعولم الذي تنزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى هذه الأخيرة إلى توظيف عدّة آليات اقتصادية تضمن لها إحكام سيطرتها على بقية بلدان العالم، وتتمثل هذه الآليات في الليبرالية، الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات و المنظمات الاقتصادية الدولية و صندوق النقد الدولي.

وتتجلى ملامح العولمة الاقتصادية فيما يلي:

- 1 - التوجه الدولي نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية.
- 2 - تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و تزايد نفوذها في التجارة الدولية.
- 3 - ازدياد دور التقنيات و تأثيرها على أساليب الإنتاج و نوعية المنتج.
- 4 - توسيع تأثير الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية، و تمكّنها من السيطرة على المجالات الاقتصادية.
- 5 - اعتماد مفهوم السوق بلا حدود، و ذلك من خلال السياسة الاقتصادية والتي تتضمن إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و البضائع.

يتضح ممّا سبق أنّ الدول المروّجة للعولمة تسعى إلى بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وزيادة ثروتها على حساب الدول الفقيرة، التي تصارع من أجل البقاء.

العولمة السّياسيّة

يقصد بالعولمة السّياسيّة، هيمنة و سيطرة الدّول الكبرى على الدّول الصّغرى سياسيًا، تحت شعارات متعدّدة مثل: الشّرعيّة الدّوليّة، العدالة الاجتماعيّة و الديمقراطيّة، و قد تفرّدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيادة النّظام العالمي الحالي، حيث أصبحت أكبر قوة داخل العالم من حيث القدرة العسكريّة و الاقتصاديّة و السّياسيّة، و استطاعت أن تجعل من المنظّمة الدّوليّة (الأمم المتّحدة) ستارا لتنفيذ كافّة سياساتها، فهي تسمح لنفسها بالتّدخل في كافّة الشّئون الدّاخليّة للدّول بحجّة أنّها الدّولة الأكبر و صاحبة النّفوذ الطّاغي داخل العالم، و هذا تحت شعار تطبيق الديمقراطيّة المزيف.

ويلخّص الحمراوي أبرز الانعكاسات السّياسيّة للعولمة فيما يلي:

1 - تراجع مبدأ السّيادة الوطنيّة للدّول.

2 - تراجع قوّة الدّولة القوميّة و تضاعف دورها.

3 - بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة.

4 - تزايد الاتجاه نحو التكتّل الدّولي بين دول الشّمال، مع تزايد حدّة التفتّت في دول الجنوب.

إنّ ما تدعو إليه العولمة السّياسيّة مسألة في غاية الخطورة، فهي تتيح للدّول الكبرى الهيمنة على السّياسة العالميّة وتسمح لها بالتّدخل في شؤن الدّول الصّغرى، و بالتّالي تفقد هذه الأخيرة سيادتها و خصوصيّتها كدول مستقلّة.

تابع الجزء الخامس: الإصلاح التربوي وتحديات العولمة (الحصة العاشرة 10)

العولمة الاجتماعية

مع أنّ العولمة في بدايتها كانت اقتصادية و سياسية، إلا أنها تطوّرت لتشمل الجانب الاجتماعي، حيث يعد هذا الأخير من أكثر المجالات تأثراً بها.

و يقصد بالعولمة الاجتماعية محاولة استئصال الفرد من بيئته التي يعيش فيها، عن طريق خلق مرجعية جديدة مختلفة عن المرجعيات المرتبطة بفكرة الذات و الوطن و الانتماء، فيصبح الفرد بذلك مرتبطاً بفكرة الإنسان العالمي، بهدف تشكيل مجتمع معولم تسوده ثقافة كونية تحوي قيماً و أخلاقاً و معايير معولمة، تسهّل التّواصل و التّقارب بين جميع البشر، متجاهلة كلّ الحدود و الاختلافات الثقافيّة، الدينيّة و العقائديّة بينهم.

إنّ ما تدعو إليه العولمة الاجتماعية من شأنه أن يفقد المجتمعات خصوصيّتها التي تميّزها عن باقي المجتمعات الأخرى، و بالتّالي تصبح بلا هويّة و تفقد مقوّمات وجودها، فتذوب و تتلاشى وسط مجتمع معولم.

العولمة الثقافيّة

يقصد بالثقافة ذلك المركّب الاجتماعي الذي يضمّ السمات المميّزة للأمة، من مادّية، روحية، فنيّة، وجدانيّة، و تشمل مجوع المعارف و القيم و الأخلاق و العقائد، و أساليب التّفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي و التقني، وسبل السلوك و التّصرف و التّعبير والحياة.

أمّا العولمة الثقافيّة فتعني إلغاء الحدود والحوازر الثقافيّة بين الأمم والمجتمعات، ومحاولة جعل العالم قرية صغيرة بإيجاد ثقافة عالميّة، توحّد فيها جميع القيم و الأخلاق وكلّ ما يمكن أن يندرج ضمن كلمة ثقافة، فهي إلغاء للثقافات وطمس للهويّات، وهي تستخدم في ذلك

الإعلام بوسائله المختلفة، والاتصالات بقطاعاتها المتعددة، كما أنّ هذه العولمة مبنية على سرعة انتشار المعلومات، وسهولة حركتها، مع إمكانية الوصول إليها بغير رقيب أو حسيب، خاصة تلك التي يتمّ ترويجها عبر الشبكة العالمية للمعلومات.

يتّضح أنّ العولمة الثقافية هي أخطر أشكال العولمة و إن لم تكن واضحة كما هي الحال في المجال الاقتصادي، فالثقافة هي أهمّ ما يميّز الأمة و يبرز خصوصيتها بين باقي الأمم، و تفشي ثقافة معولمة يشكّل خطراً على هويّتها الثقافيّة و على كيانها الحضاري، و بالتالي فإنّ الحفاظ على الثقافة والتّمسك بها مسألة مهمة للحفاظ على تماسك الأمة وحمايتها من التفكّك.

ويرى الدكتور نبيل راغب أنّ الحفاظ على التّراث الثقافي ليس من باب الرّفاهيّة و الكماليّات كما قد يظنّ البعض، وإنّما هو الدّافع الأساسي الذي يجعل النّاس يحافظون على بيئتهم ضد كلّ عوامل التّدور و التّحلّل، ذلك أنّ أشدّ خطر يهدّد البيئة بالانهيار والاندثار يتمثّل في غياب الوعي الثقافي عند أبنائها، و لا بدّ أن يدركوا أنّ رفاهيّتهم رهن بهذا الدّافع للحفاظ على بيئتهم.

نستنتج من هذا القول أنّ على الأمة أن تقوم بتوعية أبنائها بضرورة الحفاظ على التّراث والثقافة، وأهميّة ذلك في الحفاظ على هويّتها و كيانها الحضاري. ولنشر هذا الوعي لابد من بناء مناهج دراسيّة تعكس ثقافة الأمة وتساهم في غرس قيمها وترسيخ هويّتها لدى أبنائها.

ويلخص مصطفى مخدوم أخطار العولمة الثقافيّة في النّقاط التّالية:

- 1 - أنّها ستؤدي إلى اتّساع الفجوة بين الدّين و الحياة عند كثير من النّاس.
- 2 - أنّها تمتدّ امتداداً سرطانيّاً بسبب توظيف وسائل الإعلام و الاتّصال التّكنولوجيّة.
- 3 - أنّها تشجّع القيم الماديّة و فلسفة الاستهلاك، كما أنّها تنشر الرّذائل و المفساد في المجتمع.

4 - أنها تؤدي إلى قتل الإبداع والابتكار في نفوس الأفراد والشعوب، وذلك لأنها تدعو إلى ثقافة واحدة تخرج أنماط بشرية ثابتة، لا يكون فيها مجال للحوار وتبادل الأفكار الذي يثري الحضارات ويساعد على الإبداع والإنتاج في مختلف المجالات والميادين.

إنّ ما تسببه العولمة بشكل عام والعولمة الثقافية بشكل خاص من حدّ للفكر وقتل للإبداع من شأنه أن يوقع المجتمعات في التخلّف ويمنعها من التقدّم ومواكبة التطّورات التي تجري في العالم.

العولمة التربويّة

تتمثّل العولمة التربويّة في محاولة فرض تربية عالميّة واحدة بلا حدود، حيث تتجلى من خلال محاولات الإصلاح التي بدأت تضطلع بها الأنظمة التربويّة في العالم محاولة الإبقاء على بعض خصوصيّاتها من جهة، و مسايرة متطلّبات العولمة من جهة أخرى حتّى لا يجرفها تيّارها. والعولمة التربويّة ما هي إلّا هيمنة لتربية فئة معيّنة أو حضارة معيّنة على فئة أو حضارة أخرى، حيث أنّ هذه الهيمنة تستند على آليّات من القوّة خارج إطار التّربية، سواء أكانت مستمدّة من التّكنولوجيا أو الاقتصاد أو من القهر السّياسي أو غيره.

وتسعى العولمة التربويّة إلى إخضاع النّظم التربويّة لشروطها وهيمنتها، وفرض نماذج وفلسفات تربويّة خاصّة تسهم في تغيير اتّجاهات الأفراد من خلال اختراق المنظومة التربويّة المحليّة، ما يؤدي إلى تناقضات بين الأصالة والمعاصرة. (مساعدة و الشرفين، 2010: 262).

إنّ محاولة اختراق الأنظمة التربويّة والهيمنة عليها مسألة في غاية الخطورة، فكيف للأمة أن تنشئ أبنائها على قيمها و مبادئها وترسخ فيهم الهوية الوطنيّة إذا ما تمّت عولمة التّربية؟

إنّ عولمة التّربية و القيم و المبادئ من شأنه أن يكون أفرادا بلا انتماء حضاري، ويؤدي بالأجيال الصّاعدة إلى التمرّد على قيم الأمّة، و هو ما يشكّل خطرا على كيانها الحضاري.

تابع الجزء الخامس: الإصلاح التربوي وتحديات العولمة (الحصة الحادية عشرة 11)

تحديات العولمة

تفرض العولمة مجموعة من التّحدّيات على دول العالم عموماً، و على عالمنا العربي و الإسلاميّ خصوصاً، و يتمثّل أبرزها فيما يلي:

1 . تحديات تتعلّق بالهويّة:

الهويّة في اللّغة تعني جوهر الشّيء وحقيقته، فهويّة الإنسان أو النّقافة أو الحضارة هي جوهرها و حقيقتها، ولمّا كان في كلّ شيء من الأشياء إنسان أو ثقافة أو حضارة تتضمّن ثوابت و متغيّرات، فإنّ هويّة الشّيء هي ثوابته الّتي تتجدّد ولا تتغيّر، تتجلّى وتفصح عن ذاتها دون أن تُخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة.

والهويّة تمثّل كيان أمّة أو جماعة أو طائفة، تنطلق منها نحو سموّها العقيدي والقيميّ والأخلاقيّ، وتنشئ عليها الأجيال و تبني عليها حضارة الأمّة ولا يقبل المساس بها، إذ تعتبر مصدر تلقّي للأجيال، حيث تتكوّن العقول البشريّة على ضوء تلك الهويّة النّقافيّة المكتسبة أو المتعلّمة.

بما أنّ العولمة تسعى إلى نشر ثقافة كونيّة واحدة، فإنّ أكبر تحدياتها يتعلّق بالهويّة ومكوّناتها الدّينيّة و اللّغويّة.

وتظهر تحديات العولمة في المجال الدّيني في سعيها إلى التّشكيك و خلخلة المعتقدات الدّينيّة، و طمس المقدّسات لدى الشّعوب المسلمة لصالح الفكر الغربي الماديّ اللادينيّ، وإحلال الفلسفة الغربيّة الماديّة محل العقيدة الإسلاميّة، و إضعاف عقيدة الولاء و البراء، والحبّ والبغض في الله، ونشر العلمانيّة والكفر والإلحاد، تحويل المناسبات الدّينيّة إلى

مناسبات استهلاكية، وذلك بتفريغها من القيم والغايات الإيمانية إلى قيم السوق الاستهلاكية، مثلما هي الحال مع شهر رمضان الفضيل.

أما من الناحية اللغوية فتكمن تحديات العولمة في السعي إلى عولمة اللغة الإنجليزية، وجعلها لغة التعامل و العلم، ومع الانتشار الواسع للغة الإنجليزية في مختلف أنحاء العالم، صارت توصف بعض اللغات - و منها العربية - باللغة المتخلفة التي لا تواكب العصر، مما يقذف في نفسيّة الشباب والسذج بأن لغتهم سبب تخلفهم، وأنّ ترصيع الكلام العربي بعبارات وكلمات وجمل إنجليزية دليل على الثقافة والرقى والتّحضر، ومن هنا يبدأ تقبّل فكر اللغة وآدابها الذي يخترق الهوية الوطنية.

2 . تحديات تتعلّق بالقيم

تعرف القيم بأنّها: "مجموعة النّظم الأخلاقية السلوكية للإنسان في داخله الباطني و خارجه الظاهري، تنبع من دينه و حضارة مجتمعه، و ثقافته الشخصية، مضافا إلى تربيته الخاصة، وعقيدته في النّفس و العالم."

تنشر العولمة قيما منافية للأخلاق و القيم الاجتماعية، و تكرّس معايير جديدة من النّفعيّة، والفردية، الأنانية، والمادية، وتركّز على الجسد وتقتل الرّوح، وتعمّم قيم الاستهلاك، والمتعة والحياة، وتنشر الفساد والانحلال الخلقي تحت شعار الحرية الفردية، ممّا يسبّب التّفكّك الأسري والاجتماعي.

إنّ التّحديات التي تفرضها العولمة و التي تتعلّق بالقيم، توجب التّصدي لها، وهذا بترسيخ القيم الدينية و الوطنية في النّشء من خلال المناهج الدّراسية، لتحصينهم ضد القيم السّلبية التي تسعى العولمة إلى نشرها.

3 . تحديات تتعلق بعالم الاتصال:

إنّ المؤسسات الإعلامية الدوليّة، والتي تملك أغلبها الدّول الاستعماريّة القديمة، تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الإعلامية المستخدمة في دول العالم الثالث، و تكاد ثلاث وكالات أنباء غربية (بريطانيّة، فرنسيّة، أمريكيّة) تسيطر على حركة تدفق الأخبار الدوليّة، حيث تبثّ الأخبار على مدار الأربع و عشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنيّة، و إلى المئات من الصّحف و المحطّات الإذاعيّة و التليفزيونيّة، بالصّوت و الصّورة.

إنّ سيطرة الدّول الغربيّة و المروّجة للعولمة على وسائل الاتّصال العالمي، يمكنها من التّحكّم في الأخبار الدوليّة و التّرويج لثقافتها، و هذا ما يشكّل تحديًا أمام الدّول النّامية التي لا تملك الوسائل اللاّزمة لمواجهة هذا الغزو الإعلامي.

4 . تحديات تتعلق بمواكبة التطّور:

تتمثّل مؤشّرات التطّور بالدرجة الأولى في الحركة العلميّة الموجودة في أيّ بلد، فكلّما كانت هذه الحركة في مستوى التّحكّم في المنطلقات العلميّة النظريّة و التّطبيقيّة، كلّما كان ذلك البلد مؤهّلا لتبوء مكانة علميّة محترمة بين البلدان الأكثر تطّورا، و هذا ما يضع البلدان النّامية في دائرة التّحدي للتّخلص من التّبعيّة التي يفرضها استيراد أدوات تكنولوجيايّة ذات مستوى عال، ممّا يضطرّها دائما للرّجوع إلى مصدرها عند حدوث أيّ طارئ، و لمواجهة هذا التّحدي والتّخلص من هذه التّبعيّة، لا بدّ من إعداد نخبة يمكنها فهم التّكنولوجيا الحديثة والتّعامل مع الأدوات المتطوّرة، بل و حتّى ابتكار ما تحتاجه بنفسها دون اللّجوء إلى الغرب.

5 . تحديات تتعلق بالمناهج الدراسية:

إن أكبر التحديات التي تفرضها العولمة هي تلك التي تتعلق بالمناهج الدراسية، فهي تفرض صياغة مناهج و برامج تعليمية وفقا للتطور العالمي في الدول المتطورة علميا و تكنولوجيا، بحيث تكون تلك المناهج و البرامج موجهة من طرف الغرب وفقا لما يساير تطلعاته و توجهاته، و يظهر ذلك في تصدير البرامج و المناهج المختلفة و التي تمس بالكيان الاجتماعي و الثقافي للدول من حيث تغيير بعض مواد أو مقاييس التدريس، كمادة التربية الإسلامية، بهدف تغيير ذهنية الأفراد و شعوب العالم، و لنشر و توسيع نطاق العولمة خاصة في الدول النامية.

إن استيراد المناهج الدراسية الغربية - لمواكبة تطورات العصر و مجارة التكنولوجيا - مسألة خطيرة، فحتى و إن حققت هذه المناهج نجاحا في بيئاتها الأصلية، فإن تطبيقها في الدول النامية لن يحقق النتائج المرجوة، ذلك لأنها وليدة بيئة ثقافية و سياق اجتماعي خاص،

كما أنها مشبعة بالقيم الغربية التي تنافي عقيدتنا و ثقافتنا و قيمنا الاجتماعية، و بالتالي فإنها قد تضر أكثر مما تنفع، فهي تشكل خطرا حقيقيا على الهوية الثقافية و الوطنية، خاصة إذا تم اعتمادها دون دراسة محتوياتها دراسة معمقة، و عليه إن ما نحتاجه في بلادنا - لتحقيق التقدم - ليس استيراد المناهج الدراسية الغربية، و إنما تصميم مناهج دراسية نابعة من حاجات مجتمعنا و تراعي خصوصيته، و تعمل على ترسيخ القيم الإسلامية و المحافظة على الهوية الوطنية.

6 . تحديات تتعلق بفهم العالم الغربي

تكمن هذه التحديات في البحث عن كل ما يتعلق بخصوصيات العالم الغربي، والسعي للإجابة عن أسئلة جوهرية حول مواطن الاتفاق معه، و مكن الفروق بيننا و بينه، و ما هو

المسار التاريخي الذي تطوّرت فيه حضارته؟ و ما هي خصائص هذا المسار التي تعبّر عن كيان الحضاري و تميّزه عن باقي الحضارات؟، إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة من شأنه أن يضعنا على المسلك الصحيح في الاستفادة من خبراته التكنولوجيّة، فتكون هذه الاستفادة تمهيدا لانبعاث حضاري يجعل أمتنا تتبوأ المكانة اللائقة بها بين أمم العالم.

7 . تحديات تتعلّق بالمكانة الحضاريّة

تطمح كلّ المجتمعات إلى تحقيق مكانة محترمة في واقع الصّراع الحضاري الذي يتميّز به عالمنا اليوم، و عالمنا العربيّ يعيش تخلفاً ظاهراً على كافّة الأصعدة، و إذا أراد مواجهة التّحديات التي تفرضها العولمة و تحقيق مكانة حضاريّة، ما عليه سوى تبني استراتيجية تربويّة تكفل له تكوين أفراد معترّين بانتمائهم الحضاري و متطلّعين إلى تحقيق المكانة الدّوليّة الجديرة بها أمتهم العربيّة.

سلبيّات وإيجابيّات العولمة

1 . سلبيّات العولمة:

للعولمة كثير من السّلبيّات، تتمثّل أبرزها فيما يلي:

1 - فقدان خصوصيّة الهويّة الثقافيّة.

2 - تهديد المسارات التّنمويّة في الدّول النّامية، و التأثير في المجالات الاقتصاديّة و التّعليميّة.

3 - تذويب الفوارق الدّينيّة و الاجتماعيّة، و عدم الاعتماد عليها في النّظر إلى الشّعوب

والتّعامل معها.

4 - فرض السيطرة السياسية و الاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بعد استغلالها ونهب ثرواتها.

5 - تراجع سيادة الدولة.

6 - إحلال مفاهيم الثقافة و الحضارة الغربية الحديثة المبنية على العلمانية مكان مفاهيم الثقافة والحضارة الإسلامية في المجالات المختلفة، و محاولة إيجاد ثقافة واحدة سائدة و مهيمنة على العالم.

2 . إيجابيات العولمة:

تحمل العولمة في طياتها بعض الإيجابيات، منها ما يلي:

- 1 - وجود الثروة المعلوماتية و تزايد التقنيات.
 - 2 - تصاعد حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.
 - 3 - فتح قنوات اتصال قوية بين دول العالم تشكل في مجملها امتدادا طبيعيا لانسياب المعارف ويسر تداولها.
 - 4 - التنافس على توافر التقنيات المتطورة التي تذلل هذا التواصل.
 - 5 - زيادة التواصل و التعارف بين الشعوب المختلفة.
 - 6 - اختصار مراحل التقدم، و ذلك نتيجة ثروة المعلومات و الاتصالات.
 - 7 - الواقع الافتراضي، و مثال ذلك التعليم عن بعد الذي يتم في جامعات افتراضية.
 - 8 - وفرت قنوات متعددة للتعلم الذاتي و المستمر.
 - 9 - الاستفادة من الوسائل الإعلامية في نشر الدعوة الإسلامية في جميع أرجاء العالم.
- يمكن اعتبار النقاط السابقة إيجابيات العالمية والتفتح على مختلف الثقافات الحضارات والتفاعل معها والاستفادة منها بما يتناسب و ثقافة الأمة.

المحور الرابع: تحليل النظام التعليمي الجزائري

الجزء الأول: تطور النظام التعليمي الجزائري 1962-1980 (الحصة الثانية عشرة 12)

قبل الشروع في تناول مضامين هذا الجزء نشير إلى أن التعليم في الجزائر قبل الاستعمار كان يمثل الامتداد الطبيعي لتاريخ الجزائر المنسجم مع الذات والانتماء الحضاري للأمة العربية والإسلامية. لقد تميزت هذه المرحلة بالتواجد العثماني بالجزائر، ومهما قيل عن طبيعة نظام الحكم العثماني، فإن وجوده في الجزائر لم يشكل أية خطورة على انتماؤها الحضاري، وهذا ما يجعل النقائص الموجودة طيلة تواجده خاصة على المستوى التربوي والتعليمي لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى درجة الإساءة لمكونات الشخصية الجزائرية.

أما خلال الاستعمار الفرنسي، فإنها تميزت بتنفيذ خطته المتعلقة بطمس الشخصية الوطنية من خلال سياسة التشديد على المدارس والكتاتيب والزوايا التي كانت تشكل محض المحافظة على الانتماء الحضاري للأمة الجزائرية. وكذلك من خلال محاربة كل ما له صلة بالدين الإسلامي واللغة العربية اللذين اعتبرهما أخطر ما يحول بينه وبين بسط هيمنته الحضارية على الشعب الجزائري. وغداة استعادة السيادة الوطنية واجهت الجزائر مشكلات عويصة في مجال التربية والتعليم، تمثلت بصفة أساسية في قلة عدد المعلمين وذلك بفعل الفراغ الكبير الذي تركته هجرة الآلاف من المعلمين الأجانب الجزائري بمجرد استقلالها. وقد فاق عدد المعلمين المهاجرين 10.000 معلم فرنسي، وفي مقابل ذلك لم تكن الجزائر تتوفر على العدد الكافي من المعلمين الذين بإمكانهم سد هذا الفراغ الكبير، لذلك لجأت إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من المساعدين والممرنين الذين لم يكونوا في مستوى عال من التأهيل لأداء هذه المهمة، ولكن القائمين على شؤون التربية والتعليم آنذاك وجدوا فيهم الحل الوحيد لتفادي عدم استقبال التلاميذ في المؤسسات التعليمية، فتعليم بمستوى ضعيف أحسن من غلق المدارس ورفض تسجيل التلاميذ. والجدول التالي يؤكد هذه الوضعية التي كان عليها المعلمون:

السنة	النوعية	بالعربية		بالفرنسية		المجموع
		الجزائريون	الأجانب	الجزائريون	الأجانب	
1963-1962	المعلمون	161	4	856	2.265	3.286
	المساعدون	1547	83	3.643	4.093	9.366
	الممرنون	1634	23	4.855	744	7.256
	المجموع	3.342	110	9.354	7.102	19.908

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو التحدي الكبير الذي ستواجهه الجزائر المستقلة، وذلك على ثلاثة مستويات:

يتعلق الأول منها بضرورة توفير عدد كاف من المعلمين المؤهلين للتعليم، وهو ما يعني ضرورة إعطاء أهمية قصوى لتكوين المعلمين وما يتطلبه من توفير المؤسسات الخاصة بذلك.

أما الثاني فيتعلق بضرورة تعريب التعليم، فالجدول يعكس بوضوح التفاوت الكبير الموجود بين عدد المعلمين الذين يدرسون باللغة العربية وعدد المعلمين الذين يدرسون باللغة الفرنسية، بحيث لم يتجاوز عدد المدرسين باللغة العربية نسبة 17.33 % من مجموع المدرسين.

وشرعت الجزائر في خوض معركة التعريب في السنة الموالية للاستقلال، بحيث شهدت هذه السنة حملة كبيرة للتعريب، فتم تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا، بحيث كانت تدرس كل المواد باللغة العربية بتوقيت 15 ساعة أسبوعيا. أما السنوات الأخرى فقد كان توقيت العربية 10 ساعات من مجموع 30 ساعة أسبوعيا، وتعزز توقيت اللغة العربية في السنوات التالية لتصبح ما بين 15 و 20 ساعة أسبوعيا، واستثنيت في ذلك الأقسام النهائية التي حافظت على توقيت 10 ساعات للغة العربية و 20 ساعة للغة الفرنسية. وإذا ما عدنا الجدول السابق، فإننا نستنتج حجم المجهودات المبذولة لتوفير العدد الكبير من المعلمين باللغة العربية في ظرف زمني وجيز، وهو ما يعبر عن الإرادة الصادقة في إعطاء اللغة العربية المكانة اللائقة بها كلغة وطنية

تعبّر عن الانتماء الحقيقي للأمة الجزائرية. كما سلكت المسلك نفسه في إعادة الاعتبار للتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ والجغرافيا. وفي مجال التعريب دائما اتخذت وزارة التربية قرارا بتعريب السنة الثانية من التعليم الابتدائي تعريبا كاملا وهذا بداية من السنة الدراسية 1967-1968، وهو ما يدل على أن مسار التعريب كان يشكل أولوية للجزائر، لأن تعريب سنة بكاملها يتطلب مجهودات ضخمة خاصة على مستوى تخريج المعلمين المعربين. ورغم هذه المجهودات، فإن عدد المعلمين الجزائريين بقي دون العدد المطلوب، لهذا استعانت الجزائر بالمتعاونين العرب من البلدان الشقيقة والصديقة لسد الاحتياجات الآتية على أمل تحقيق جزأة التعليم بصفة كلية في السنوات اللاحقة. وقد شكل كل من التعريب والجزأة بالإضافة إلى ديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي المحاور الكبرى للسياسة التعليمية في الجزائر غداة الاستقلال.

وفي السنوات التالية ومع زيادة عدد التلاميذ واجهت الجزائر مشكلة أخرى . وهي المستوى الثالث . تمثلت في ضرورة توفير العدد الكافي من الهياكل لاستقبال الأعداد المتزايدة من المقبلين على المؤسسات التعليمية، ويكفي للدلالة على ذلك أنه في السنة الدراسية 1966-1967 بلغ عدد التلاميذ المسجلين 1.370.357 أي بنسبة انتساب تعادل 52% وهي نتيجة كبيرة جدا تدل على الأهمية القصوى التي كانت تمنحها الدولة الجزائرية للتربية والتعليم.

إن السياسة التعليمية في الجزائر غداة السنوات الأولى من الاستقلال والتي امتدت إلى سنة 1969، كانت موجهة بصفة أساسية لمحو آثار السياسة الاستعمارية التي كانت قائمة على التجهيل والتمييز ومحاربة مكونات الأمة الجزائرية، فعملت الدولة الجزائرية الفتية على توفير الحق في التعليم لأكبر عدد ممكن من الجزائريين دون تمييز بين غنيهم وفقيرهم وبين سكان المدن الأرياف، كما عملت على تعزيز مكانة المواد المعبرة عن الهوية الجزائرية.

ومع بداية السبعينيات شرعت الجزائر في تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حيث نال التعليم اهتماما معتبرا من قبل الدولة الجزائرية التي تمكنت من تجاوز العقبات الأولى التي

ثلث الاستقلال مباشرة. وقد جاء في هذا المخطط العمل على تحقيق أهداف واضحة، تمثلت في تسجيل 2.6 مليون تلميذ في المجموع خلال السنة الدراسية 1973-1974 بنسبة تعادل 75% على المستوى الوطني، بعدما كانت لا تتعدى نسبة 20% في السنة الدراسية 1962-1963، وإنجاز 4000 قسم سنويا وتكوين 4800 معلم لتغطية العجز المسجل في عدد المعلمين، بالإضافة إلى تكوين 1200 معلم كل سنة لتعويض المعلمين الأجانب بصفة تدريجية. وهذا يعني تكوين 24000 معلم خلال السنوات الأربعة التي يستغرقها المخطط، يضاف إليهم 8000 أستاذ للمستوى المتوسط و 1000 أستاذ متحصل على الليسانس للتعليم الثانوي.

كما شهدت هذه المرحلة تعديلات عدة مست بصفة أساسية البرامج الدراسية والخريطة المدرسية التربوية والإدارية وكيفية توجيه التلاميذ وتقييمهم من أجل الحد من نسبة التسرب والرسوب المرتفعة. وفيما يخص الجهود المتواصلة لتعريب المدرسة الجزائرية تم اتخاذ قرار تعريب كل المواد الدراسية للسنتين الثالثة والرابعة مع إبقاء اللغة الفرنسية كمجرد لغة أجنبية وهذا بداية من السنة الدراسية 1971-1972. وفي التعليم المتوسط تم اتخاذ قرار تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الأولى من التعليم المتوسط وهو نفس القرار الذي اتخذ في السنة الأولى من التعليم الثانوي.

وفي المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) اتضحت معالم الإصلاح التربوي الشامل الذي تم التمهيد له في المراحل السابقة، وذلك بظهور النصوص المحددة لهذا الإصلاح والتي تمثلت بصفة رئيسية في أمرية أفريل 1976 الشهيرة التي تنص على إحداث تغييرات جوهرية على كافة الأبعاد البيداغوجية والتنظيمية والتاريخية، والتي شرع في تطبيقها الفعلي بداية من السنة الدراسية 1980-1981 باستحداث المدرسة الأساسية، وهو الموضوع الذي سنتناوله بالتفصيل في الجزء القادم.

ولنا أن نسجل في نهاية تناولنا لهذه المرحلة أنه تم اتخاذ قراراتين نرى أنهما لم يكونا صائبين، يتعلق الأول بإلغاء مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية من السنة الدراسية 1964-

1965 إذ تم إلحاقها بالمدارس العمومية، وقد كان من الأحسن عدم التسرع في هذا القرار نظرا للدور الكبير الذي كانت تلعبه هذه المدارس في تخريج أفراد مؤهلين لسد الفراغ الموجود في العلوم الشرعية وهذا لتوحيد مصادر التكوين في هذه القضية الأساسية، وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني جعل هذه المدارس تتصرف خارج نطاق النظام التربوي الجزائري، بل كل ما هو مطلوب هو إبقاؤها على دورها المتميز وتشجيعها على التخصص أكثر في مجال العلوم الشرعية.

أما القرار الثاني فيتعلق بإلغاء التعليم الأصلي بداية من السنة الدراسية 1976-1977، وقد كانت هذه المدارس تدرس نفس المواد الموجودة في المدارس العمومية تضاف إليها العلوم الإسلامية التي تميزت بها. وفي تصورنا فإنه كان من الأفضل الإبقاء على هذه المدارس وتدعيمها بتمديد التكوين المتخصص في العلوم الإسلامية إلى غاية التعليم العالي وهذا لتخريج علماء دين أكفاء بإمكانهم التطلع للقيام بمهامهم النبيلة في توحيد مصادر الفتوى حتى يتجنب عامة الناس أخذ الفتوى عن أناس يدعون العلم وهم في الحقيقة يشكلون خطرا على الأمة لعدم تعمقهم في دراسة الدين الحنيف.

الجزء الثاني: تطور النظام التعليمي الجزائري 1980-2016 (الحصة الثالثة عشرة 13) **التعليم الأساسي**

لقد سبق الإصلاح الأخير الذي شرع في تطبيقه بداية من السنة الدراسية 2003-2004، تطبيق التعليم الأساسي الذي استغرق مدة ثلاث وعشرين سنة كاملة، ولهذا فإننا سنحاول في هذا المبحث تناول هذا الموضوع بالتفصيل بغرض الوقوف على أهم محتوياته خاصة على مستوى الأهداف والمناهج في المواد ذات الصلة بالبعد التاريخي وهذا لمقارنته بما أتت به الإصلاحات الجديدة، للخروج بجواب واضح حول مكانة البعد التاريخي في هذه الإصلاحات. وقبل الشروع في تناول أهداف التعليم الأساسي والمناهج الدراسية في المواد المعبرة عن البعد التاريخي وهي اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ، فإنه جدير بنا أن نقدم لذلك بتناول موجز للتعليم الأساسي ومبررات تبنيه في النظام التربوي الجزائري.

إن الشروع في تطبيق المدرسة الأساسية يمثل نقلة نوعية في تطور المنظومة التربوية الجزائرية، ومن الدلالات التي يحملها أن الجزائر تجاوزت المرحلة الأولى التي تلت الاستقلال والتي تميزت بمشاكل تتعلق أساسا بمخلفات المستعمر الذي عمل جاهدا على طمس الهوية الوطنية وتجهيل المجتمع الجزائري. فكانت الجهود في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال موجهة نحو إعادة الاعتبار للمواد المعبرة عن الهوية ومواجهة العجز الكمي على كافة المستويات. فالتعليم الأساسي في الكثير من محتوياته هو سعي لربط المدرسة الجزائرية بواقعها الاجتماعي والاقتصادي، كما يهدف إلى تجاوز العجز المسجل في المحاولات السابقة خاصة على مستوى التكوين النوعي، بحيث طغى في المرحلة السابقة الجانب الكمي وهذا نظرا للحاجات الملحة التي فرضتها طبيعة المرحلة المتميزة بالنقص العددي على كافة المستويات.

مبررات الإصلاح التربوي الشامل

توحيد المؤسسات التعليمية، بحيث يكون التعليم كله في نظام واحد، محدد المراحل. ونتيجة لهذا المبرر تم إلغاء مدارس التعليم الأصلي وإدماجها في التعليم العام، كما أن التعليم أصبح من مهام المؤسسات الخاضعة للدولة دون سواها.

- جزارة التعليم، وهذا من أجل فتح المجال أمام الإطارات الجزائرية التي تخرجت من الجامعات وخاصة من المعاهد المخصصة لتكوين المعلمين، وذلك راجع للارتفاع الكبير في نسبة المعلمين الأجانب في المدارس الجزائرية.

- ديمقراطية التعليم ومجانيته، وذلك بغرض إتاحة فرصة الالتحاق بالمدرسة لكل من له الحق في التمدريس دون تمييز اجتماعي أو جهوي، وهذا من أجل نشر التعليم بين كافة الفئات الاجتماعية خاصة المحرومة منها، وفي جميع مناطق الوطن خاصة النائية والريفية منها. وقد نصت أممية 1976 في مادتها الرابعة على التربية والتكوين حق لكل جزائري، ويكفل هذا الحق تعميم التعليم الأساسي، كما نصت في المادة السابعة على أن التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية.

- إلزامية التعليم لأطول مدة ممكنة، إذ أصبحت بموجب هذا الإصلاح المدة الإلزامية للتعليم تستغرق المرحلتين الابتدائية والمتوسطة معا. وبهذه الإلزامية تكون المدرسة الأساسية قد ضمنت للطفل تسع سنوات دراسية، ملغية بذلك الحاجز الذي كان يمنع الكثير من الأطفال من الانتقال إلى مستوى التعليم المتوسط.

- دمج التعليمين الابتدائي والمتوسط في نظام واحد هو التعليم الأساسي الذي يشمل ثلاثة أطوار، مدة كل طور ثلاث سنوات، كما نصت على ذلك المادة 27 من أمية 1976.

- ضرورة إسناد الدور الكبير للمنظومة التربوية في تحقيق التحرر الثقافي الذي يبدأ بإعادة اللغة العربية إلى المكانة الجديرة بها في حياة الأمة ومؤسساتها المختلفة.

- توحيد لغة التعليم، وذلك كنتيجة لرد الاعتبار للغة العربية، بحيث جاء في المادة الثامنة من أمية 1976، أن التعليم يكون باللغة العربية في جميع المستويات وفي كل المواد. وبفسر هذا التأكيد على توحيد لغة التعليم بضرورة العمل من أجل التخلص من مخلفات الاستعمار التي أصبحت تلوح في مجال اللغة بازدواجية لغوية بفعل استبعاد اللغة الوطنية، مما جعل التآرجح الفكري مسيطرا على الساحة الفكرية، وقد جاءت المدرسة الأساسية لتضع حدا لهذا الوضع اللغوي، بحيث أحدثت في التعليم التغيير الذي يتطلبه الاستقلال، حين نص القانون على أن لغة التعليم هي اللغة العربية.

- ربط النظام التربوي بالحياة العملية والتأكيد على العلوم التطبيقية والتقنيات وتخصيص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة التي يستفيد منها الفرد والمجتمع، وفي كل هذا ربط الجانب النظري بالجانب العملي، فتكون المدرسة مؤسسة يجد فيها التلميذ كل ما تعلمه نظريا.

أهداف التعليم الأساسي

وردت في الباب الثالث من أمية 1976 وفي الفصل الأول منه في المادتين 24 و 25 مهمة

وأهداف التعليم الأساسي على النحو التالي:

المادة 24 : مهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ.

المادة 25 : توفر المدرسة الأساسية للتلاميذ:

- دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون بها التعبير مشافهة وتحريرا. وتهدف هذه الدراسة التي تعتبر عاملا من عوامل شخصيتهم القومية إلى تزويدهم بأداة للعمل والتبادل وتمكينهم من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد، كما تتيح لهم التجاوب مع محيطهم.
- تعليمًا يتضمن الأسس الرياضية والعلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد.
- دراسة الخطط الإنتاجية وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته وهذا التعليم الذي يتم على الأخص في المعامل ووحدات الإنتاج يمكنهم من اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل، ويعددهم للتكوين المهني ويهيئهم للاختيار الواعي لمهنتهم.
- أسس العلوم الاجتماعية ولاسيما المعلومات التاريخية والسياسية والأخلاقية والدينية، ويهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية والثورة ورسالتهم بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي كما يهدف إلى إكسابهم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية والأخلاقية والاشتراكية.
- تعليمًا فنيا يوقظ فيهم الأحاسيس الجمالية ويمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية ويؤدي إلى إبراز المواهب المختلفة في هذا الميدان والعمل على تشجيع نموها.
- تربية بدنية أساسية وممارسة منتظمة لإحدى النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية.
- تعليم اللغات الأجنبية بحيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات، والتعرف على الحضارات الأجنبية وتنمية التفاهم المشترك بين الشعوب.

هيكلية التعليم الأساسي

جاء في الفصل الثاني من الباب الثالث تعريف المدرسة الأساسية وتحديد هيكلتها على النحو

التالي:

المادة 26 : المدرسة الأساسية تمثل وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى

السنة التاسعة.

وتتمثل وحدة المدرسة الأساسية في مبادئ تنظيمها، ووحدة مضمون تعليمها ومناهجها.

المادة 27 : تشمل المدرسة الأساسية على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.
- المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.
- المرحلة الثالثة من السنة السابعة إلى السنة التاسعة.

المناهج الدراسية

عرفت المناهج الدراسية خلال هذه المرحلة تغييرا واضحا، بحيث مع محافظتها على المواد المشكلة لهوية المتمثلة في التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ ركزت على المواد العلمية والتكنولوجية، وكمثال على ذلك نقدم الجدول التالي الذي يوضح توزيع المواد الدراسية بحجمها الساعي:

المستويات			الطور الأول			الطور الثاني		
المواد			س1أ	س2أ	س3أ	س4أ	س5أ	س6أ
المواد الخطية								
اللغة العربية			14	14	12	8.30	7	7
اللغة الأجنبية 1			-	-	-	5	5	5
اللغة الأجنبية 2			-	-	-	-	-	-
الرياضيات			6	6	6	5	5	5
المواد الاجتماعية								
التربية الإسلامية			2	2	2	1.30	1.30	1.30
التربية الاجتماعية			-	-	1	0.30	03.0	03.0
التاريخ			-	-	-	-	03.0	0.30
الجغرافيا			-	-	-	-	03.0	0.30
المواد التجريبية والتخطيطية								
دراسة الوسط			-	-	1	2	2.30	2.30
العلوم الطبيعية			-	-	-	-	-	-
التربية التكنولوجية			-	-	-	-	-	-
المواد الجمالية								
التربية التشكيلية			2.30	2.30	2.30	2	2	2
التربية الموسيقية			1	1	1	1	1	1
التربية البدنية والرياضية			1.30	1.30	1.30	1.30	1.30	1.30
المجموع الساعي الأسبوعي			27	27	27	27	27	27
المجموع الساعي السنوي			810	810	810	810	810	810

ومن خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن المواد الخطية المتمثلة في اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات أخذت حصة الأسد في المنهاج، أما المواد الأخرى فلم تأخذ نصيبها الكافي خاصة مادتي التربية الإسلامية، فقد تقلص الحجم الساعي للتربية الإسلامية بنصف ساعة في الطور الثاني، أما مادة التاريخ فقد كانت أقل المواد حظا في الحجم الساعي إذ لم يتجاوز النصف الساعة وهذا في السنتين الخامسة والسادسة فقط.

الإصلاح التربوي الأخير 2016/2003

شرعت الجزائر في إصلاحات تربوية عميقة مست مختلف الجوانب الهيكلية والبيداغوجية، وتعتبر هذه الإصلاحات بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية التعليم الأساسي واستبداله بالتعليم القاعدي. وأهم ما يميز الإصلاحات الجديدة هو التغيير الهيكلي للتعليم، بحيث تم تبديل الأطوار الثلاث للتعليم الأساسي بمرحلتين؛ الأولى منهما هي مرحلة التعليم الابتدائي وتستغرق خمس سنوات بعدما كانت ست سنوات في السابق. والثانية هي مرحلة التعليم المتوسط وتستغرق أربع سنوات بعدما كانت ثلاث سنوات في السابق. كما تتميز هذه الإصلاحات بمراجعة شاملة وكلية لجميع المناهج الدراسية وفي كل المراحل من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي، وتم في هذه المراجعة الاعتماد على مقارنة جديدة هي المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف التي كانت معتمدة في البرامج السابقة. وتعتبر السنة الدراسية 2004/2003 السنة الأولى التي شرع فيها تطبيق الإصلاحات الجديدة إن على المستوى الهيكلي أو على مستوى المناهج الدراسية. وتسعى الجزائر من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية، إلى تطوير هذه المناهج بما يساير التطورات الحاصلة على المستوى العالمي. وهنا نجد كثيرا من البلدان* قد أعادت النظر في المقاربات التي تبني عليها مناهجها، بحيث انتقلت من المقاربة التقليدية القائمة على الأهداف، إلى مقارنة جديدة تقوم على الكفاءات. واستعانت الجزائر في توظيف هذه المقاربة وهذا قبل الشروع في تطبيقها بخبراء من الدول المتقدمة، الذين نقلوا إلى الجزائر التجارب التي تمت في بلدانهم، من ذلك تجربة إصلاح المناهج الدراسية في مقاطعة الكيبك بكندا التي قدمها بول إينشوبس P. Inchaups. وقد ظهرت المقاربة بالكفاءات كحل بيداغوجي للتحكم في الانفجار المعرفي الهائل الذي تشهده العقود الأخيرة، بحيث تقوم في أساسها على فكرة تحقق قدرات للتلميذ ترتبط بأدائه في الفضاء الدراسي وفي الوسط الذي يعيش فيه. وقبل الشروع في تقديم المواد ذات الصلة بالبعد التاريخي والوقوف على مكانتها في هذه الإصلاحات، فإننا نرى من الأهمية بمكان تناول مبررات الإصلاحات الجديدة، والغايات التربوية وملح التخرج من التعليم القاعدي، وهيكلية التعليم في الإصلاح الجديد.

* نذكر في هذا المجال بعض الدول المتقدمة مثل كندا وفرنسا وبعض الدول النامية مثل المغرب وتونس.

مبررات الإصلاح التربوي

يشكل الإصلاح التربوي الجديد إصلاحا شاملا للنظام التربوي الجزائري، ولم يضاھيه في شموليته منذ الاستقلال إلا الإصلاح السابق له المتمثل في المدرسة الأساسية. ذلك لأن هذا الإصلاح مس كل مكونات المنظومة التربوية من أهداف وسياسة تعليمية عامة إلى المجالات البيداغوجية والتنظيمية التي شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة. وفي تصورنا فإنه يمكننا جمع أبرز مبررات الإصلاح التربوي الجديد في العناصر التالية:

- مواكبة التغيرات الحاصلة في الجانب البيداغوجي خاصة ما يتعلق منها بمقاربات بناء المناهج.
- الحاجة إلى تصميم مناهج جديدة تحقق الحاجات الجديدة للمجتمع خاصة مع التغيرات التي حصلت على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة الانفتاح على العالم بحكم التغيرات الحاصلة في العلاقات مع الآخر خاصة مع بروز العولمة ووسائل الاتصال الجديدة من انترنت وفصائيات وغيرها.
- وقد حدد السيد فريد عادل بصفته مدير التعليم الأساسي بوزارة التربية الوطنية، مبررات الإصلاح التربوي الجديد، خاصة ما تعلق منه بالمناهج الدراسية في العناصر التالية:
- "انتقال البلاد من نظام سياسي أحادي إلى التعددية الحزبية وإلى نظام ديمقراطي،
- انتقال البلاد من نظام اقتصادي متركز إلى نظام الاقتصاد الحر،
- التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيا بما في ذلك علوم التربية،
- التدهور المستمر لمستوى التلاميذ ونتائجهم،
- التحديات الجديدة التي من المنتظر أن تواجهها المدرسة".

الغايات التربوية وملح التخرج من التعليم القاعدي

"تسعى المنظومة التربوية، من خلال المناهج التعليمية، وبقطع النظر عن خصوصيات مجالات المعارف وحقول المواد التي تتكفل بها، وبصفة متكاملة مع التركيبات الأخرى للمنظومة، إلى تحقيق إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية:

- قيم الجمهورية والديمقراطية : تنمية معنى القانون واحترامه، واحترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر، واحترام سلطة الأغلبية، واحترام حقوق الأقليات.

- قيم الهوية : ضمان التحكم في اللغات الوطنية، وتنميين الإرث الحضاري الذي تحمله، خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية، التي جاء بها الإسلام وكذا بالنسبة للتراث الثقافي والحضاري للأمة الجزائرية.

- القيم الاجتماعية : تنمية معنى العدالة الاجتماعية، التضامن والتعاون، وذلك بتدعيم مواقف الانسجام الاجتماعي والاستعداد لخدمة المجتمع، وذلك بتنمية روح الالتزام والمبادرة، وتدوق العمل في آن واحد.

- القيم الاقتصادية : تنمية حب العمل والعمل المنتج المكون للثروة، واعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج، والسعي إلى ترقية والاستثمار فيه بالتكوين والتدريب والتأهيل.

- القيم العالمية : تنمية الفكر العلمي، والقدرة على الاستدلال والتفكير النقدي والتحكم في وسائل العصرية، والاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها، والدفاع عنها، والحفاظ على المحيط، وكذا التفتح على الثقافات والحضارات العالمية.

هيكلية التعليم القاعدي

أصبح التعليم في الإصلاح الجديد موزعا على المرحلتين التاليتين:

التعليم الابتدائي ومدته خمس (05) سنوات.

التعليم المتوسط ومدته أربع (04) سنوات.

وكلا المرحلتين يشملهما التعليم القاعدي، ومدته كما هو واضح تسع (09)، وهي مدة التعليم الإلزامي.

المناهج الدراسية

عرفت المناهج الدراسية في هذه الإصلاحات تغييرا عميقا تمثل في تغيير مقارنة تصميم المناهج، إذ تم الانتقال من المقاربة بالأهداف إلى المقاربة بالكفاءات، وأثر هذا الانتقال على مكونات العملية التعليمية التعليمية خاصة ما تعلق بالتدرج في بناء الكفاءات لمرحلة كاملة وكذلك بالنسبة للتقويم الذي عرف تغييرا كبيرا نظرا لصعوبة قياس الكفاءات. أما بالنسبة للمواد الدراسية وحجمها الساعي فيمكننا أخذ صورة عنها من خلال الجدول التالي الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي:

المواد التعليمية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
اللغة العربية	14	14	12	9	9
اللغة الأمازيغية	-	-	-	3	3
اللغة الفرنسية	-	-	3	5	5
الرياضيات	5	5	5	5	5
التربية العلمية والتكنولوجية	2	2	2	2	2
التربية الإسلامية	1.30	1.30	1.30	1.30	1.30
التربية المدنية	1	1	1	1	1
التاريخ والجغرافيا	-	-	-	1	2
التربية الموسيقية	1	1	1	1	1
التربية التشكيلية	1	1	1	1	1
التربية البدنية	1.30	1	1	1	1
المجموع	27	29.30	28.30	30.30	31.30

ونشير في تناول هذا الجزء إلى أنه شهد موجة ثانية من الإصلاحات، إلا أن هذه الإصلاحات اقتصرَت على المناهج الدراسية، بحيث أعيد تصميمها بنفس المقاربة مع التركيز على تخفيف المناهج وإعادة هيكلة الكفاءات وتوحيد منهجية التناول بين جميع المواد.

الجزء الثالث: تقييم النظام التعليمي الجزائري (الوحدة الرابعة عشرة 14 وهي الأخيرة)

بعد هذا العرض المتسلسل لتطور النظام التعليمي الجزائري ومن خلال قراءتنا التحليلية لمكوناتها، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التقييمية التالية انطلاقا من الأبعاد المعتمدة في التحليل:

البعد التاريخي:

➤ شهدت المرحلة الأولى التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال تحديا كبيرا أمام النظام التعليمي الجزائري، فعلى قدر ما عمل الاستعمار على طمس الهوية الجزائرية كان لزاما استدراك هذا الوضع وإعادة الاعتبار للمواد المشكلة للشخصية الجزائرية. ونرى أن النظام التعليمي لم يحقق بالشكل المطلوب هذا المسعى، إذ بقيت اللغة الفرنسية تحتل حجما كبيرا مقارنة بمواد دراسية أكثر أهمية منها، وهي المواد المشكلة للشخصية. ونرى أيضا أن إلغاء مدارس جمعية العلماء ومدارس التعليم الأصلي لم يكن قرارا سليما، إذ أنه حرك المجتمع من الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها هذه المدارس في الدفاع عن مكونات الهوية الجزائرية.

➤ في الإصلاح التربوي الأخير ورغم إدراج اللغة الأمازيغية، فإن مكانة المواد المشكلة للهوية الجزائرية ازدادت تدنيا وهو ما يمكننا استنتاجه من خلال الجدولين السابقين. وبقيت اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى، وكان من الأولى في هذه المرحلة اعتماد اللغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى لاعتبارات علمية واعتبارات تاريخية أيضا باعتبار اللغة الفرنسية هي لغة المستعمر، ويحمل بقاء هذه المكانة دلالة التبعية اللغوية.

➤ في الموجة الثانية من الإصلاحات لم يتم استدراك هذه النقائص، بل ركزت كما سبق ذكره على تخفيف المناهج وإعادة هيكلة الكفاءات وتوحيد منهجية التناول بين المواد الدراسية.

البعد التنظيمي

شهد البعد التنظيمي تغييرا واضحا في هيكلة التعليم، إذ تم تقليص سنة مرحلة التعليم الابتدائي لإضافتها للتعليم المتوسط، وإعادة فصل التعليم الابتدائي عن التعليم المتوسط. ونرى أنه كان من

الأفضل الإبقاء على عشر سنوات بين التعليمين الابتدائي والمتوسط، لأن هذا يساعد على تخفيف المناهج الدراسية دون المساس بالحجم الضروري لتحقيق الأهداف.

البعد البيداغوجي

شهد هذا البعد أبرز التغييرات في النظام التعليمي الجزائري، خاصة ما تعلق منها بالمناهج الدراسية، فقد تم الانتقال من المقاربة بالمضامين إلى المقاربة بالأهداف وأخيرا المقاربة بالكفاءات. ومن خلال قراءتنا لهذه الإصلاحات، فإننا نرى أنه لم تكن في مستوى التحديات المفروضة على النظام التعليمي الجزائري سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وما زالت المشكلات الكبرى مطروحة بحدة خاصة فيما يتعلق بضعف الانسجام بين المخرجات والتوازن والتكامل المطلوبين بين مختلف الأبعاد.

ملاحظة: للتوسع أكثر في الموضوع يرجى من الطلبة الاستعانة بالمراجع التالية:

1. عبد الكريم غريب وآخرون ، معجم علوم التربية ، مصطلحات البيداغوجية و الديداكتيك ، منشورات عالم التربية ، الطبعة الثالثة ، الدار البيضاء 2005.
2. محمد فوزي عبد المقصود حسن زاهر : اتجاهات التجديد التربوي و حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1986
3. محمد بوبكري : في إصلاح نظام التربية و التكوين في عالم التربية ، مجلة فصلية ، العدد 14 ، الجديدة (المغرب) 2004 ، ص 47 .
4. مصطفى محسن : الخطاب الإصلاحي التربوي ، بين أسئلة الأزمة و تحديات التحول الحضاري (رؤية سوسيولوجية نقدية) المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، 1999 م .
5. محمد منير مرسي : الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث : عالم الكتب ، القاهرة ، 1996 .
6. سعيد ابراهيم عبد الفتاح طعيمة : فلسفة التجديد و نماذجه في التعليم ، دراسة في التعليم الثانوي المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1990 م.
7. مكي المروني : الإصلاح التعليمي بالمغرب (1956-1994) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط ، الطبعة الأولى ، 1996.
8. ريتشارد ساك : تصنيف أنماط الاصلاحات التعليمية ، ترجمة أحمد النحاس ، مستقبل التربية ، مجلة دورية للتربية ، العدد 01 ، مركز المطبوعات اليونيسكو ، القاهرة 1981.
9. الطاهر زرهوني : التعليم في الجزائر قبل الاستقلال، موفم للنشر ، الجزائر، 1994.
10. وزارة التربية الوطنية : تنظيم التربية و التكوين في الجزائر (الأمر رقم 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976) الطبعة الثالثة ، 1995 م.

11. محمد الطيب العلوي : المدرسة الأساسية خصائصها وغاياتها في التربية ، مجلة تربوية ثقافية ، تصدرها وزارة التربية والتعليم الأساسي، العدد الأول ، الجزائر 1982 م .
12. بكار، عبد الكريم. (2013). العولمة: طبيعتها - و سائلها - تحدياتها - التعامل معها. دائرة المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية. الطبعة الثالثة.
13. - بكر، عبد الجواد السيد. (2006). التربية المقارنة و السياسات التعليمية. مطبعة السلام.
14. تومي، عبد القادر. (2011). الفكر العالمي و الفكر العولمي. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر.
15. حاتم، محمد عبد القادر. (2005). العولمة مالها و ما عليها. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
16. الحارثي، صلاح بن ردود بن حامد. (1422 هـ). دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية و المقارنة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
17. الجابري، محمد عابد. (1991). التراث و الحداثة: دراسات و مناقشات. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى.
18. - الجابري، محمد عابد. (1997). قضايا في الفكر المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى.
19. - روجيرس، إكزافيي. (2006). المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية. ترجمة بختي، ناصر موسى. (2006). الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.
20. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. معجم مصطلحات عصر العولمة. كتب عربية.
21. عمارة، محمد. (1999). مخاطر العولمة على الهوية الثقافية. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. مدينة السادس من أكتوبر، مصر. الطبعة الأولى.

22. لكلل، لخضر و فرحاوي، كمال. (2009). أساسيات التخطيط التربوي: النظرية و التطبيق. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و تحسين مستواهم، الحراش، الجزائر.

23. - لكلل، لخضر. (2007). استثمار البعد التاريخي في الإصلاح التربوي من خلال تطور التربية في العالم الغربي و العالم العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

24. Paul Inchaups :L'expérience québécoise de la referme du curriculum d'étude ,in Actes de colloque sur les compétences et les savoirs , organisé par le ministère de l'éducation nationale du 27 au 29 octobre 2001, Alger 2002. P15-27.

استفدت أيضا من الدراسة التي أشرفت عليها والتي أنجزتها الطالبة مهادي سميرة في موضوع إصلاح المناهج الدراسية في عصر العولمة دراسة مقارنة بين الجزائر واليابان خاصة في الجزء المتعلق بأشكال العولمة.

على أمل أن يرفع الله عنا هذا الوباء ونلتقي مرة أخرى، لكم مني أطيب التحيات.. أ. لكلل